

تأثيرات فيروس كورونا المستجد Covid19 على العمليات المالية والتمويل الإسلامي

دراسة حالة: المملكة العربية السعودية

Effects of the emerging corona virus Covid19 on Islamic financial operations and inance - Case study: Saudi Arabia

الياس شاهد

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-الجزائر

chahed_iliash@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/03/31

مصباحي محمد الأمين *

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-الجزائر

mesbahi2011@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/03/23

تاريخ الإستلام: 2022/03/10

ملخص:

تهدف الدراسة إلى استقراء الوضع المالي والاقتصادي، وكشف وتحليل الآثار الناتجة عن جائحة كورونا على مختلف عمليات التمويل الإسلامي، وهذا عن طريق استعراض دقيق لحالة مختلف العمليات التي يتم بها التمويل الإسلامي قبل الجائحة، والذي أعطانا مؤشرات توضح التمركز الجغرافي في منطقتي الشرق الأوسط، والخليج العربي بصورة أساسية وجنوب شرق آسيا وخاصة ماليزيا، والقطاعي بالسيطرة الكاملة والقوية للمصارف الإسلامية على أغلبية مجهودات وعمليات التمويل الإسلامي، كما استخلصت الدور والأهمية الكبيرة التي أصبحت تلعبها التطورات التقنية والرقمية والتكنولوجية كركيزة أساسية لتغطية الكثير من الصعاب في اجراء العمليات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، كوفيد19، المصارف الإسلامية، التكنولوجيا الرقمية، الذكاء الاصطناعي.

تصنيف JEL: L24.

Abstract:

The study aims to extrapolate the financial and economic situation, and uncover and analyze the challenges resulting from the Corona pandemic on various Islamic finance operations, and this is through an accurate review of the state of the various operations in which Islamic finance takes place before the pandemic which gave us indications showing the geographical concentration in the regions of the Middle East and the Gulf. Mainly, the Arab region, Southeast Asia, especially Malaysia, and the sectorial sector, with full and strong control of Islamic banks over the majority of Islamic finance assets and operations. It also extracted the great role and importance that technological, digital and technological developments have become as a basic pillar to cover many difficulties in conducting Islamic financial operations,

Keywords: Islamic Finance, Covid-19, Islamic Banking, Digital Technology, Artificial Intelligence.

Jel Classification Codes: L24.

* المؤلف المراسل.

في نهاية سنة 2019 ظهر في الصين فيروس كورونا المتجدد (كوفيد19) المتسارع في الانتشار لبقية أنحاء العالم، مما جعل الاقتصاد العالمي يعيش صدمة قوية مزدوجة في آن واحد من العرض/الطلب، وأعطت كل البيانات الاحصائية لسنة 2020 أرقاماً سلبية تصاعدية، اذ شهد قطاع العمليات المالية الإسلامية استقراراً نسبياً عند بداية انتشار الوباء (من بداية شهر جانفي إلى منتصف شهر فيفري لسنة 2020)، وبعدها توسع الوباء وأصبح جائحة عالمية، وبدأت اجراءات البروتوكول الصحي من تباعد اجتماعي، وارتداء الكمامات الواقية في اماكن العمل والتواصل العامة، ثم انتقلت الى مرحلة الحجر الصحي الكلي وتلاها الإغلاق العام، الذي أثر بصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي والمالي بشكل كبير، ومما زاد من عمق تحديات انتشار هذا الوباء على الاقتصاد العالمي وهو عدم تعافيه من الأزمة المالية الأمريكية 2007-2008 بما فيها اقتصاديات العالم العربي والإسلامي. إن الأزمة المالية العالمية في اواخر 2007 وعلى مدار سنة 2008 التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، كان سببها القطاع المالي أي اعراض داخلية، أما هذه الجائحة فكان سببها خارجي أي (وبائي-صحي) وكان صدمة قوية للاقتصاد العالمي لم يسبق لها نظير، ولم يكن يعرف أحدا سببها أو توقيت بدايتها او مدى جاهزية وسرعة المخابر البيولوجية البحثية على ايجاد اللقاح المناسب والفعال ومدى قدرته على التأقلم مع السلالات المتحورة للفيروس المتجدد.

تعرض تسويق النفط الذي يعد أهم قطاع اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي إلى هزات عنيفة غير متوقعة، كما تدهور القطاع السياحي في منطقة جنوب شرق آسيا (ماليزيا)، وكانت لهما آثار سلبية على عملية التمويل والصناعة المالية الإسلامية، مما جعل التحديات ضخمة ومتعددة مست جميع القطاعات بدرجات نسبية، مع ظهور نشاطات في قطاعات أخرى استفادت من الجائحة كقطاع التكنولوجيا والتطبيقات الرقمية وبعض القطاعات للصناعة الغذائية، والزراعية، والمنتجات الطبية من اجهزة وادوية ضرورية. إن عمق الأزمة أدى بالكثير من التوقعات والمراجعات التي طرأت على توقعات حجم الركود الاقتصادي العالمي، نذكر منها ما توقعه صندوق النقد الدولي في تقرير يناير 2021 عن تراجع الناتج الإجمالي الحقيقي للاقتصاد العالمي إلى (-3.5%)، غير أن اكتشاف اللقاحات المضادة للفيروس أدت إلى إحياء الأمل في حدوث تطور إيجابي بشأن الجائحة في وقت لاحق من عام 2021. إن موجات العدوى المتجددة والمتحورة للفيروس تثير القلق بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، ووسط هذه الأجواء الاستثنائية من عدم اليقين، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 5,5% في عام 2021 ونسبة 4,2% في عام 2022، مما يعكس توقعات بازدياد قوة النشاط الاقتصادي في وقت لاحق من العام الجاري مدفوعاً بتطورات اللقاحات والدعم الإضافي من السياسات النقدية والحزم المالية في بعض الاقتصادات العالمية الكبرى.

1.1. أهمية البحث:

كانت لهذه الجائحة أثر عميق وسرعة كبيرة في الانتشار على كل دول العالم، إلا أن الاقتصادات التي تشهد تمركز مؤسسات التمويل والصناعة المالية الإسلامية فهي اقتصاديات دول ناشئة تتأثر بشكل مباشر بهذه التطورات إن تتبع التحديات الاقتصادية والمالية للجائحة ومدى عمق آثارها وسرعة انتشارها، بهدف الأخذ بكل الاحتياطات والتدابير اللازمة من جهة مؤسسات الصناعة المالية والتمويل الإسلامي، والأطراف ذات العلاقة بها، وخاصة الجهات الإشرافية والرقابية، وايجاد الحلول المناسبة كتوسع في الاستثمار في عالم التطبيقات التكنولوجية الحديثة.

ولمعالجة هذا البحث يمكن طرق التساؤلات التالية:

- ماهية عمليات التمويل المالي الاسلامي، ومناطق تركزه، والقطاعات المالية المهيمنة عليه؟
- ماهي آثار انتشار (كوفيد-19) على القطاع المالي والمصرفي الاسلامي؟
- ماهي التحديات التي يحدثها تفشي الجائحة على عمليات التمويل المالي الإسلامي؟

2.1. منهجية الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، محاولين وصف الظواهر المختلفة وتحليلها ومعرفة مدى تأثيرها على عمليات التمويل المالي الاسلامي، واستشراف المستقبل لمعرفة إلى أين ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية، في حدود المعطيات والأرقام المتحدثة عن الموضوع، في محاولة لتدارك الزمن المتسارع للأحداث وتقلباتها.

3.1. أهداف الدراسة:

- ✓ محاولة التعرف على الطبيعة والكيفية التي ينمو بها الفيروس، والطريقة التي ينتشر بها، لكي نعرف ردة الفعل الطارئة والمحكمة من طرف الحكومات والمكلفة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ محاولة التعرف على تحديات (كوفيد-19) على الصناعة المالية للمصارف الإسلامية في تمويلاتها المختلفة.
- ✓ محاولة التعرف على الكيفية التي تأثرت بها عمليات التمويل المالي الإسلامي من جراء انتشار الجائحة.
- ✓ كيفية تجاوز التحديات بوضع خطط واستراتيجيات للاستثمار في قطاع التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي.

4.1. الدراسات السابقة:

لا زالت البحوث والدراسات التي تخص آثار جائحة كوفيد-19 على الصناعة المالية والتمويل الإسلامي في بدايتها، ومن بينها دراسة "تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها"، وكذلك "فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: اسقاط على تداعيات ازمة كوفيد-19" ما عداه تعتبر معظمها كتابات هنا وهناك تتبع تطورات الاحداث، وفي بعض المدونات المتخصصة كمدونة البنك الدولي ومدونة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أو ندوة البركة الأربعون للاقتصاد والتمويل الإسلامي التي عقدت عبر وسائل النقل الافتراضية المرئية)، التي تمخض عنها إصدار مجلد خاص يجيب عن التساؤلات الفقهية والقانونية التي ركزت معظمها على الجائحة والقوة القاهرة فقها وقانونا، ولم يكن في أجندتها حديث عن الصناعة المالية الإسلامية.

5.1. هيكل البحث: تم تقسيم البحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية فيروس (كوفيد-19) وتطورات اعداد الاصابات والوفيات.
- المبحث الثاني: عمليات التمويل الإسلامي مناطق وقطاعات تركزها وتطورات نموها.
- المبحث الثالث: آثار انتشار فيروس (كوفيد-19) على القطاع المالي والمصرفي الإسلامي.
- المبحث الرابع: آثار جائحة (كوفيد-19) على عمليات التمويل الإسلامية.
- الخاتمة: تحتوي على النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

2. المبحث الأول: ماهية فيروس (كوفيد-19) وتطورات اعداد الإصابات والوفيات:

تم اكتشاف فيروس كورونا (كوفيد-19) المستجد في إحدى مخبر ووهان Whan الصينية في أواخر ديسمبر 2019 وكان انتشاره سريعاً وبطريقة لم يشهدها العالم سابقاً، وكان عدد الإصابات المؤكدة يزداد كل يوم بوتيرة كبيرة جداً والجدولين (1) و(2) أدناه توضح عدد الاصابات والوفيات وتطورها:

الجدول رقم (01): تطور عدد الاصابات بالوباء الاجمالي حول العالم من 30 مارس الى 30 ديسمبر لسنة 2020

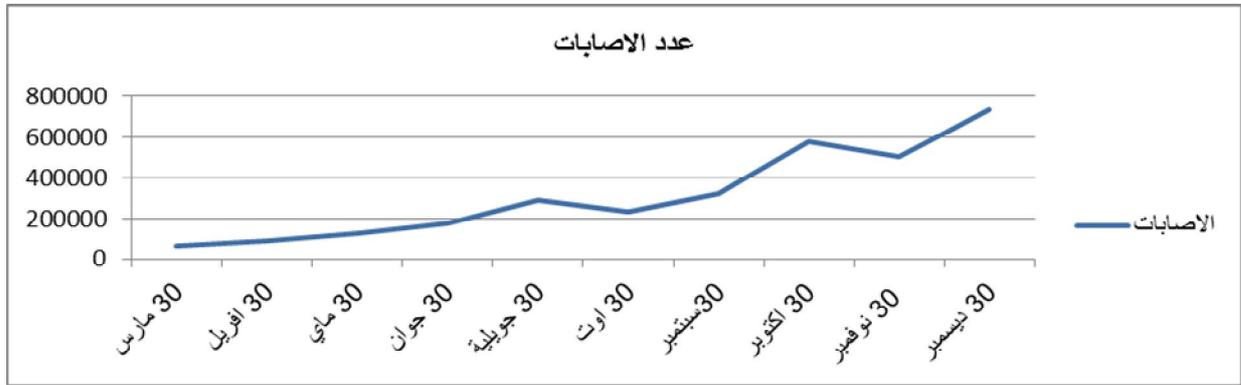
30 مارس	30 افريل	30 ماي	30 جوان	30 جويلية	30 اوت	30 سبتمبر	30 اكتوبر	30 نوفمبر	30 ديسمبر
64893	89338	127334	180188	291172	231480	322638	576996	500305	737828

الجدول رقم (02): تطور عدد الوفيات بالوباء الاجمالية حول العالم من 30 مارس الى 30 ديسمبر لسنة 2020

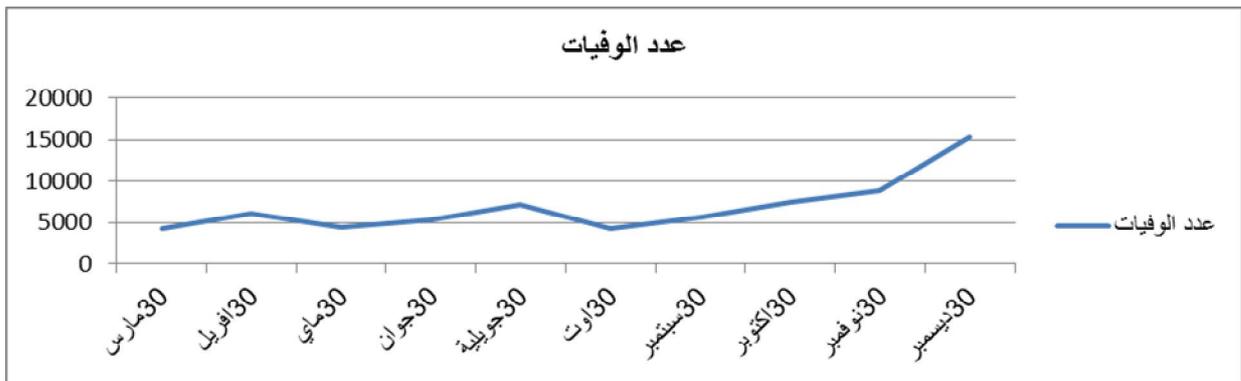
30 مارس	30 افريل	30 ماي	30 جوان	30 جويلية	30 اوت	30 سبتمبر	30 اكتوبر	30 نوفمبر	30 ديسمبر
4303	6020	4395	5310	7117	4190	5610	7504	8829	15297

المصدر: من اعداد الباحث على الموقع: <https://www.worldometers.info>. المطلع عليها بتاريخ 2021/01/20.

الشكل رقم (01): تطور عدد الإصابات بالوباء الاجمالي حول العالم من 30 مارس الى 30 ديسمبر لسنة 2020



الشكل رقم (02): تطور عدد الوفيات بالوباء الاجمالي حول العالم من 30 مارس الى 30 ديسمبر لسنة 2020



المصدر: من اعداد الباحث: حسب معطيات الجدولين رقم (01) ورقم (02)

حسب المعطيات الاحصائية المجمعة من موقع العداد العالمي <https://www.worldometers.info> ومن الاشكال البياني

(1) و(2)، نلاحظ التزايد المتسارع والكبير لأعداد الحالات المؤكدة بالإصابة وكذلك الوفيات، مع الأخذ بالبيئة الصحية لكل بلد، ومدى قدرة الفحص الطبي اليومي، والنظام الصحي وصلابته وتطوره، فإن الأعداد رغم كل هذا كانت مخيفة ولم تشهد البشرية أحداثاً وبائية (جائحة) واسعة الانتشار ومميتة كهذا (كوفيد-19) وما أحدثته من صدمة لدى أصحاب القرار وأخذهم بمبادرات وقرارات ارتجالية مبنية على شح المعلومات الحقيقية على هذه الجائحة.

فحسب المنظمة العالمية للصحة التابعة للأمم المتحدة والمخولة حسب القانون الدولي بتتبع الوباء وإعطاء الإرشادات والنصائح المهمة للوقاية من هذه الجائحة، فاعتمدت بإرشاداتها مدعومة بقرارات صارمة من الدول تخوفاً منه فكانت هناك إجراءات الغلق التام للمطارات، والحجر المنزلي للمواطنين، والتباعد الصحي وتعقيم الأماكن العامة، ومحاولة مساعدة مواطنيها حسب القدرات والوسائل المادية والبشرية المتاحة وحسب الشكل رقم (01)، الذي يظهر التطور السريع والمتزايد في عملية الانتشار من نهاية شهر مارس إلى نهاية ديسمبر لعام 2020، وما يتبعها من الأعداد المتزايدة التي يظهرها الشكل رقم (02) للوفيات التي بإمكان هذا (كوفيد-19) أن يحدثها من خسائر بشرية كبيرة.

إن القوة التي ضرب بها (كوفيد-19) جميع الدول بدون استثناء جعل منه موضوع الحدث، واعتبره البعض نوع من الحروب المستقبلية الجرثومية بين الدول (حرب الجيل الرابع أو الخامس) وبدأت المخابر العالمية الكبرى وبمساهمة رؤوس أموال استثمارية ضخمة حكومية وخاصة تتسابق لإيجاد اللقاح المناسب لحماية مواطنيها منه.

ورغم تناقص انتشاره التي أظهره في شهر جويلية وأوت 2020 غير أنه عاد بموجة ثانية مرعبة بحلول فصل الخريف وعودة الدول إلى الإجراءات الأولى الصارمة للتخفيف من وطأته. مهما كان مصدر الفيروس وأسبابه العمودية أو العرضية فإنه يعد نهاية لبداية جديدة للعالم، إذ سيغير ملامح العالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد التغلب صحياً عليه وستعود الدول لإعادة تقوية منظومتها الصحية وتكوين كوادرها ومساعدتهم الطبية، والاستثمار أكثر في مجال البحوث المخبرية للفيروسات بأموال كبيرة، وينشط معها اقتصاديا قطاعين مهمين الأول الصحي والصيدلاني ومخابر البحث المتخصصة والآخر مجال الرقمنة والبرمجيات والنظم الالكترونية والذكاء الاصطناعي، وجمع المعلومات والإحصائيات الرقمية التي ستعمل على تطوير اقتصاديات الدول ومجتمعاتها.

إن التنافس سيشتد بين القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وستلعب الرقمنة والتكنولوجيا عملية الحسم في خلق الفارق لبقائها أو اندثارها.

إن قطاع الصناعة المالية والتمويل الإسلامي يعتبر جزء لا يتجزأ من المالية والاقتصاد العالميين ويجب عليه الاندماج في الصيرورة الجديدة لتطوير خدماته وتنويعها حتى يتمكن من التصدي لجميع المنافسات ولتقوية قطاعه، وتنميته واستفادة الأفراد منه بما يتوافق مع متطلبات ضوابط واحكام الشريعة الإسلامية.

3. المبحث الثاني: التمويل الإسلامي مناطق وقطاعات تركزه وتطورات نموه خلال الفترة (2012-2024).

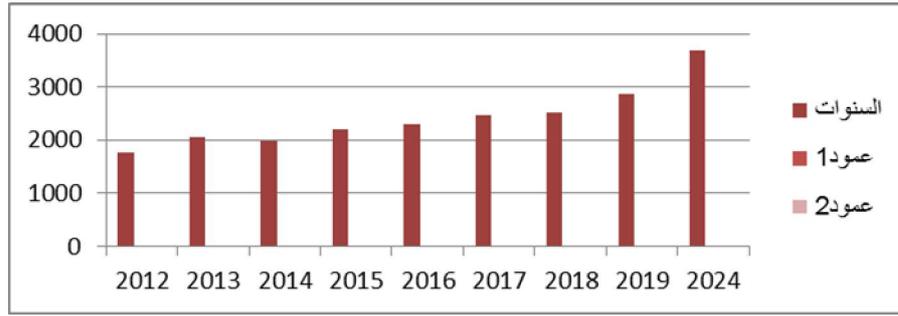
إن صناعة المالية الإسلامية حديثة العهد بعملية النشاطات المالية المعاصرة التي تتم في البنوك والأسواق المالية، وما كان لابد ان تتأثر بهذه الجائحة العالمية، والأدلة على نموها في السنوات الأخيرة من حيث الحجم ومن حيث الطلب على المنتجات المالية المختلفة وطرق تمويلها لمختلف العمليات والتي أخذت عدة أشكال من التطوير وفق ضوابط الشريعة الإسلامية بواسطة نخبة من العلماء والفقهاء وتقنيين اقتصاديين وماليين مسلمين يحاولون تنشيط وإقامة هذه الصناعة المالية الإسلامية، ويقدم الجدول والشكل أدناه أرقاماً عن حجم نمو موجودات الصناعة المالية الإسلامية من سنة 2012 إلى 2019 والتوقعات التقديرية للحجم سنة 2024.

الجدول رقم (03): تطور مبالغ اصول صناعة التمويل الاسلامي (مليار دولار) خلال الفترة ما بين 2012 و 2019

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2024
المبالغ	1.761	2.060	1.975	2.201	2.307	2.461	2.513	2.875	3.693

من اعداد الباحث على الموقع: <https://www.worldometers.info>. المطلاع عليها بتاريخ 2021/01/20.

الشكل رقم (03): مجسمات تطور مبالغ اصول صناعة التمويل الاسلامي خلال الفترة ما بين 2012 و 2019



المصدر: من اعداد الباحث بناء على: ICD-Refinitiv, Islamic Finance Development Report 2020 P22

تظهر معطيات الجدول (04) والشكل (03) الهيمنة الكاملة للقطاع المصرفي على صناعة التمويل الإسلامي بحجم قدره 1993 مليار دولار أي ما يقارب نسبة 69% من الحجم الاجمالي للأصول الإسلامية، وكان القطاع المصرفي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي مهيمنا على صناعة المالية والتمويل الإسلامي وحتى المرحلة الحالية وكانت المصارف في الثمانينات والتسعينيات القرن الماضي تستحوذ على العمليات التمويلية للمالية الإسلامية إذ تصل إلى قرابة 90% من الحجم الكلي لأصول التمويل الإسلامي، غير أنه بسبب تطور الصناعة المالية الإسلامية وبروز أدوات مالية جديدة مبتكرة ومتنوعة خفت هيمنة هذه البنوك الإسلامية على حجم التمويل المالي الإسلامي الاجمالي.

فكانت للصكوك بمثابة الأداة المالية الحلال والمتوافقة مع اجتهادات علماء الشريعة الإسلامية كبديل رئيسي عن السندات الربوية التقليدية في الأسواق المالية الإسلامية، ومنذ ظهورها وجدت إقبالا وقبولاً عاماً من طرف أصحاب الفوائض المالية على مختلف المستويات والبيئات الاستثمارية الإسلامية وحتى غيرها إذ بلغ حجمها 538 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 19% من حجم الاصول المالية الإسلامية الكلية.

ثم تعزيز النظام المالي الإسلامي وسوقه المالية بأنواع أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، ألا وهي الصناديق الاستثمارية الإسلامية التي هيمنت عليها المملكة العربية السعودية من حيث الحجم الحالي البالغ ما مقداره 140 مليار دولار أي ما نسبته 5% من حجم الاصول المالية الإسلامية الكلية، وكذلك قطاع (التأمين التكافلي أو التعاوني الإسلامي) الذي ظهر له انتشار تدريجي على مستوى الدول العربية والإسلامية وحتى العالمية بحجم قدره 51 مليار دولار أي ما يقارب نسبة 2%، غير أنه لا يزال لم يصل إلى مستوى الذي وصلته الأدوات المالية الإسلامية الأولى الأخرى.

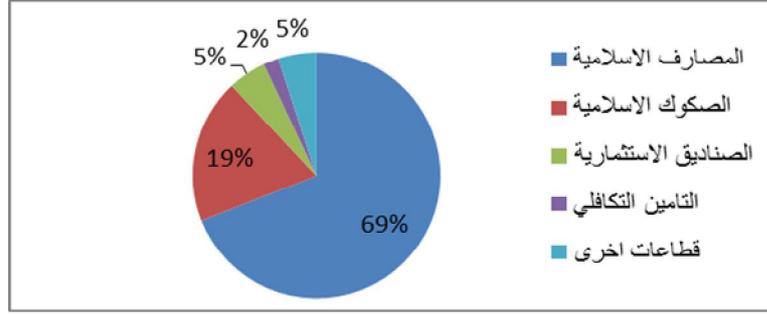
الجدول رقم (04): توزيع أصول التمويل الإسلامي العالمي بين مختلف القطاعات المالية الإسلامية 2019

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

القطاعات	المصارف الإسلامية	الصكوك الإسلامية	الصناديق الإسلامية	التأمين التكافلي	قطاعات اخرى
حجم اصول الاموال الإسلامية	1993	538	140	51	153
نسبة المساهمة	69%	19%	5%	2%	5%
عدد المؤسسات/ الادوات	526	3420	1749	336	645
عدد البلدان المشاركة	74	25	629	47	54

المصدر: من إعداد الباحث.

الشكل رقم (04): نسبة المساهمة لتوزيع أصول التمويل الإسلامي العالمية لمختلف القطاعات المالية الإسلامية



المصدر: من اعداد الباحث بناء على: ICD-Refinitiv, Islamic Finance Development Report 2020, P22:

3.1. التوزيع الجغرافي لأصول التمويل الإسلامي:

يوضح الجدول ادناه كيفية توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب المنطقة الجغرافية :

الجدول رقم (05): توزيع أصول التمويل الإسلامي حسب المناطق الجغرافية 2019 (بمليارات الدولارات الأمريكية)

منطقة مبلغ/نسبة	الخليج العربي	جنوب شرق آسيا	جنوب آسيا	آسيا الأخرى	دول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب الصحراء أفريقيا	أوروبا	الأمريكتان
2875	1253	685	73	2	755	8	96	3
النسبة	43%	23%	2%	0.06%	27%	0.27%	3.5%	0.1%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على: ICD-Refinitiv, Islamic Finance Development Report 2020, P22:

من خلال الجدول رقم (05) وبنظرة على أحدث المعطيات الرقمية من المصادر الرسمية لعام 2019 نلاحظ من حجم الاصول المالية الإسلامية ونسبها التي تساهم بها في كل منطقة جغرافية حسب التقسيم الوارد في الجدول اعلاه، أن الهيمنة الكبيرة من الناحية الجغرافية تتجسد بمنطقة الخليج العربي بصورة رئيسية اذ تصل إلى 43% ثم تليها من حيث الأهمية منطقة جنوب شرق آسيا 23% ومنطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 27% أي تستحوذ المناطق المذكورة سابقا بما يزيد عن 93% من مجموع أصول الصناعة المالية الإسلامية حتى نهاية عام 2019 ثم تليها نسب ضعيفة جدا لا تتعدى 3% في قارة أوروبا و2% بجنوب آسيا 0.27% بإفريقيا جنوب الصحراء وبقية العالم الآخر مجتمعة لا تتعدى 1%.

إن واقع الاستحواذ الكبير لمنطقتي الخليج العربي وجنوب شرقي آسيا (ماليزيا)، انعكس على مختلف الروافد الداعمة لهذا النوع من الصناعة المالية والتمويل الإسلامي، فتوجه الاهتمام بالتنظير والبحث للمصارف والاسواق المالية الإسلامية من الناحية الأكاديمية والبحث العلمي، ومن إنشاء هيئات رقابية شرعية يشرف عليها علماء وباحثين مسلمين وخبراء على توجيه وسد كل الثغرات الفقهية التي تخص المعاملات المالية المعاصرة ومحاولة وضع مقاربة مضبوطة للعمليات الفنية الحديثة لتتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولتجسيد هذا التوجه نجد في هاتين المنطقتين أهم المؤسسات والهيئات العلمية الداعمة لهذه الصناعة، كمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بالمملكة العربية السعودية، وهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين بمدينة المنامة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ووكالة الاعتماد المالي بماليزيا، إذ تعتبر هذه الأخيرة رائدة عالميا في الصناعة والابتكار والتطوير للأدوات المالية الإسلامية، واعتمدت أحدث أنواع الادوات المالية الإسلامية في تمويل الإسلامي لمختلف البرامج التنموية المستدامة.

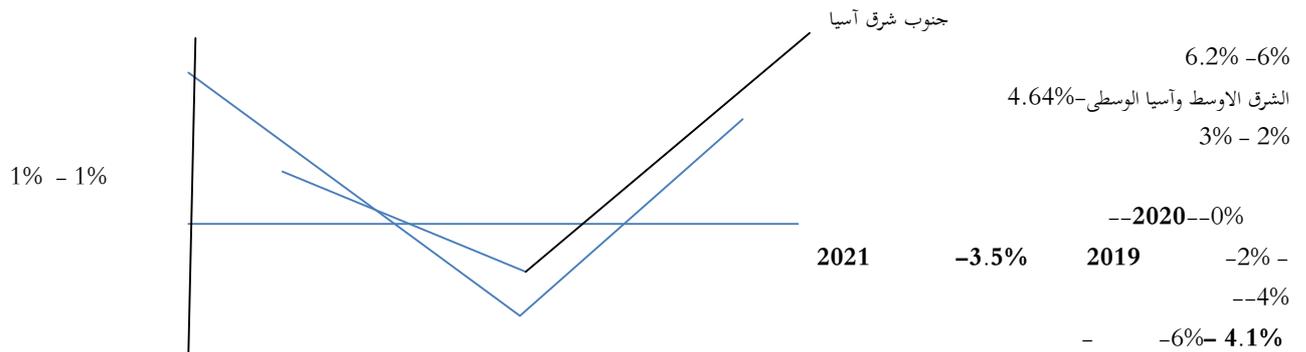
إن الشيء الملاحظ على ممارسي الصناعات المالية الإسلامية المعاصرة ما يلي:

- تمارس في بيئات ذات نظم مالية وتشريعات قانونية معظمها ولدت من رحم النظم المالية التقليدية التي لا تأخذ بالجانب الشرعي الإسلامي كضابط ومعياري أساسيين للتعاملات المالية الإسلامية المعاصرة.
 - محاولة المؤسسات والهيئات المالية الإسلامية التي أنشئت لهذا الغرض أن تضبط قوانين وتشريعات تتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية، وتعزيزها بهيئات شرعية ميدانية تحاول إيجاد الحلول المناسبة لكل الخلافات التي تنشأ من الممارسات العملية التطبيقية.
 - اعتمدت بعض الدراسات والمؤسسات المالية عدة معايير أهمها معيار الحجم الذي يجب أن لا يقل عن 15% من مجمل النشاط المالي العالمي حتى يمكننا من تصنيف دولة أو منطقة جغرافية على أنها خاضعة حقيقة للتمويل الإسلامي بشكل دائم ومنظم، ويظهر ذلك من خلال تطوير حجم الإنتاج المالي لمختلف الأدوات المالية الإسلامية، سواء في المصاريف الإسلامية أو السوق المالية الإسلامية كدولة ماليزيا نموذجا.
 - كما جاء في دراسات أخرى " توضح وتدعم نسبة حجم أصول التمويل الإسلامي على تحديد 12 دولة*، وثلاثة مناطق الخليج العربي (44.5%)، جنوب شرق آسيا (24.69%)، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بدون دول الخليج العربي) (24.6%) حسب التقارير الأخيرة المتاحة على الصناعة المالية الإسلامية.
- ولمعرفة الآثار الاقتصادية على مجمل الصناعة والتمويل الإسلامي، نسردها أرقام وتوقعات صندوق النقد الدولي كالتالي:
- الجدول رقم (06): توقعات صندوق النقد الدولي لأفاق نمو الاقتصاد العالمي في منطقتي الشرق الأوسط ودول جنوب شرق آسيا

السنوات	المناطق الجغرافية	2019	2020	2021
	جنوب شرق آسيا	4.6%	-3.5%	6.2%
	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1%	-4.1%	3%

المصدر: صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2020، ص 10

الشكل البياني رقم (05): لأفاق نمو الاقتصاد العالمي في منطقتي الشرق الأوسط ودول جنوب شرق آسيا



مصدر: اعداد الباحث: حسب معطيات الجدول رقم (06)

ويستشرف من الجدول (06) والشكل (05) إن الدول في جنوب شرق آسيا يكون تراجع نشاطها الاقتصادي أخف وبنسبة 3.5% من الذي ستعرض له الدول بالشرق الأوسط الذي وصل الى -4.1% لعام 2020، وتوقع الصندوق معدل نمو يصل الى 6.2% و3% في المنطقتين على التوالي، إلا أن استشرافنا الأولي لا يمكن الحكم به على أن منطقة ستكون أفضل من الثانية في عملية أدائها في الصناعة المالية والتمويل الإسلامي، لأن ذلك يتطلب مراعاة عوامل أكثر أهمية من عامل النمو لوحده ك:

- مستوى السيولة النقدية المتاحة للتعاملات المالية.
- الرسملة لدى المؤسسات المالية والدعم المالي الذي ستجده من سلطات الإشراف لتعزيز كفاية رأس المال.
- الأداء الجيد للمؤسسات المالية قبل بداية الجائحة والتي تكون به قد حققت نتائج مالية جيدة، مما يعمل على تكوين احتياطات مالية تضاف إلى أصولها وتعطيها القدرة على امتصاص الصدمات المالية ولما يمكن ان تتعرض لها في قادم الأيام.

ما يمكن أن نلاحظ ونقف عنده هو أنه رغم الحجم المالي الكبير للصناعة المالية والتمويل الإسلامي غير أنها لا زالت تعاني من موطن الخلل المؤثر على طبيعة عملها المقيدة بالضوابط الشرعية وعلى نموذج العمل في حد ذاته (business model)، كبديل عن النموذج الربوي التقليدي، وعلى الأهداف المرسومة من الأطراف ذات الصلة إزاء ما يمكن أن تقدمه من التزامات فيما يخص العمل المالي وخدماته ومنتجاته.

4. المبحث الثالث: تفشي جائحة كورونا(كوفيد19) وتحدياتها على القطاع المالي والمصرفي:

بمقارنة آخر أزمة مالية 2008-2009 التي بدأت هزاتها الأولى في القطاع المالي المصرفي العقاري الأمريكي، ومنه تأثر القطاع المالي والمصرفي العالمي في مراحله الأولى من مراحل انتشار الأزمة، وهذا يعود إلى أن الحدث كل صدمة داخلية من النظام المالي والمصرفي نفسه، فإن (كوفيد19) مثل صدمة خارجية (Exogenous shock)، أصابت القطاع الصحي في بداية أمره ثم انعكس على بقية القطاعات الاقتصادية والمالية بعدها، ونظرا لهذا التباين بين الأزميتين يبدو أن أثر الجائحة في المرحلة الأولى كان أخف على القطاعين المالي والمصرفي مما كان عليه أثناء ظهور الأزمة المالية 2008-2009.

كما جاء في دراسة للمنتدى العالمي "بدل أن تكون جزءا من المشكلة، أضحت إحدى قنوات الحل" وهذا نتيجة قيامها بدعم بعض الأنشطة الاقتصادية والصحية من الانهيار في العديد من الدول المتقدمة، بسبب صلابة ميزانياتها وإسهامها بشكل كبير وفعال ومع قوانين الإشراف والمتابعة التي سبقت الجائحة في احتفاظ العديد من كبريات المصارف التجارية برأس مال معتبر، وأصول مالية سائلة كبيرة، ومصادر للأموال مستقرة نسبيا.

إنه من بداية شهر جانفي 2020 وحتى 20 فيفري من نفس السنة عرف القطاع المصرفي على المستوى العالمي استقرار نسبي، ومع تفاقم انتشار الجائحة بوتيرة كبيرة وانتقالها إلى أوروبا وأمريكا التي تعد المراكز المالية العالمية التقليدية، بدأت الأوضاع تتغير والمعطيات تتسارع كما تشير الدراسات وخاصة الدراسة التي نشرها بنك التسويات الدولية، حيث شهدت أسعار أسهم المصارف هبوطا كبيرا في الأسواق المالية العالمية.

وكانت المصارف الأوروبية في منطقة الأورو (Euro Zone) أكثر خسائر من غيرها، وهذا نتيجة التراخي في اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المطلوب مما أدى إلى انتشار الوباء بشكل قوي خاصة إيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

اتخذت معظم الدول الصناعية الكبرى في العالم إجراءات سريعة في المرحلة الأولى للتصدي للآثار المحتملة والعنيفة لها على القطاع المالي، من سياسات نقدية وحزم مالية معتبرة بلغت إلى حد 10% من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في أوروبا وأمريكا، وتجاوزت نسبة 12% من القيمة الاسمية لناتج المحلي الإجمالي العالمي للسنة الماضية (90 تريليون دولار) حتى نهاية جوان من سنة 2020.

إن ظهور وتفشي الجائحة شكل صدمة مزدوجة عرض وطلب في آن واحد على كل القطاعات الاجتماعية والثقافية والتعليمية ومنه تأثر القطاع المالي والمصرفي والاقتصادي، وظهر ذلك في "هبوط حاد في أسعار النفط والسلع الأولية،

وانخفاض الطلب المالي والمحلي والخارجي، وتراجع ثقة المستهلكين، وتشديد الأوضاع المالية، واضطرابات الإنتاج وسلاسل الإمداد وتوقف نشاط الاستثمار".

إن معظم السياسات النقدية والمالية المتخذة كإجراءات كان هدفها الرئيسي هو تحفيز الطلب (Demand Stimulus) فإن ذلك غير كافي للتخفيف من الآثار على جانب العرض، إذ تعرضت فيه العديد من الأنشطة إلى التوقف على العمل نهائياً والدخول في حالة افلاس، مما أدى للتأثير على التوظيف وعلى سوق الشغل كما كان التأثير واضحاً على الاستثمار، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي ستؤثر بدورها على جانب الطلب، وهذا ما سيكون تحدي في مهام صانعي قرارات السياسات الاقتصادية والمالية التي تعمل على التصدي لهذه الجائحة والحفاظ على توازن واستقرار وصلابة القطاع المالي المصرفي.

وعليه اتخذت الكثير من الدول على عاتقها إضافة حزمة من الإجراءات للسياسات الاقتصادية والمالية، كتحمل القطاعات الاقتصادية المختلفة على جزء معتبر من رواتب موظفيه (60%) كما في السعودية أو دفع ما عليها من مستحقات ماليه واجبة الدفع، والتخفيف من الأعباء الضريبية لمدة محدودة، كما يرصد ذلك التقرير الصادر عن صندوق النقد العربي للعديد من الدول العربية، وغيرها من الدول العالمية في تقاريره ونشرياته الدورية عن آخر مستجدات الجائحة.

تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية كالنفط والسياحة وقطاع الطيران، وقطاع صناعة السيارات وانعكس ذلك على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تدفق الاستثمار الأجنبي، ومعدلات البطالة، حيث أشار صندوق النقد الدولي استناداً إلى بيانات المنظمة الدولية للعمل (International Labour Organization-ILO) إلى أن أكثر من 300 مليون شخص قد يفقدون وظائفهم في الربع الثاني من سنة 2020.

وهذه المسحة الكاملة للتحديات الذي فرضها (كوفيد-19) على جل القطاعات الاقتصادية والخدمات وغيرها من العوامل مجتمعة، ستؤدي التحديات المباشرة أو غير المباشرة على العديد من الأنشطة المهمة لمؤسسات مجتمعة على القطاع المالي والمصرفي، وعليه ستكون صورة التحدي المهمة لمؤسسات القطاع المصرفي على الإيداعات ومصادر التمويل المتنوعة كالتالي:

– جانب الخصوم: حجم الإيداعات ومصادر التمويل المتنوعة سيتأثر هذا القسم من ميزانية البنك بسبب توقف الاستثمار، وارتفاع البطالة (التسريح الدائم أو المؤقت من العمل) أو تخفيض رواتب الموظفين والعمال بشكل متغير إن انخفاض الموارد المالية السائلة لدى البنوك سيخلق بينهما منافسة شديدة.

كما ستظهر اندماجات مصرفية محتملة كنتيجة لنقص حجم السيولة للعديد من البنوك للحفاظ على كياناتها وعلى وجودها، أصدرت شركة (KPMG)* تقريراً حول أداء القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا «كوفيد-19»، ومدى تأثر القطاع بالوباء ودور البنك المركزي «سامبا» في تقديم الدعم، وفرص ظهور اندماجات جديدة بسبب ظروف السوق، وفيما يخص مستوى أداء قطاع البنوك بالسعودية في 2020م، جاء في التقرير إن القطاع بشكل عام حقق أداء جيداً بشكل استثنائي للتعافي من حالة عدم اليقين التي تلوح في الأفق خلال ذروة الوباء، مما أدى أساساً إلى توقف الزيادة في الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى أقل من 40% عن عام 2019، مثلاً احتمالية اندماج البنك الأهلي (MCB) ومجموعة سامبا المالية (SAMBA) في السوق المالية السعودية مما سيؤدي في حال إتمامها إلى إيجاد أكبر التكتلات المصرفية في منطقة الخليج العربي، وهذا ما سيؤدي في الحال إلى انخفاض مستوى الميزة التنافسية بالنسبة للزبائن وبقيّة المصارف التجارية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة.

- جانب الأصول: إن التغيير وعدم القدرة على السداد سيؤثر بصورة مباشرة وكبيرة على الصلابة المالية للبنك، لقد أظهرت كل الدراسات واستطلاعات الرأي بخصوص الآثار المحتملة لتفشي الوباء على المصارف التجارية وأعطت كلها نتائج واحدة وهي تأثر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والكبيرة بهذه الأوضاع (اغلب المستجوبين في المسح)، ويعود ذلك بالسلب على إرجاع المستحقات المالية للمصارف التي هي على عاتقهم اتجاهها، ثم جاء بعده القطاع الاستهلاكي.
- الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي: لقد فرض الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي على الأفراد تغيير نمط حياتهم وسلوكياتهم وتكيفها مع الأوضاع التي فرضتها الجائحة واللجوء إلى التطبيقات التكنولوجية وتقنيات العالم الرقمي الافتراضي، وأدى إلى التعامل معه كأولوية مهمة من طرف قطاعات عديدة وأهمها القطاع المصرفي، وهذا ما سيؤثر على الوسائل والطرق التقليدية بشكل كبير، والتي تعمل بها المصارف كزيارة متعاملين معها للفروع، وآلات الصرف الآلي، مما قد تضطر إليه المصارف من تخفيض عدد الفروع، والآلات الآلية للصرف، ومنه سينعكس على سوق العمل في القطاع المصرفي نفسه.

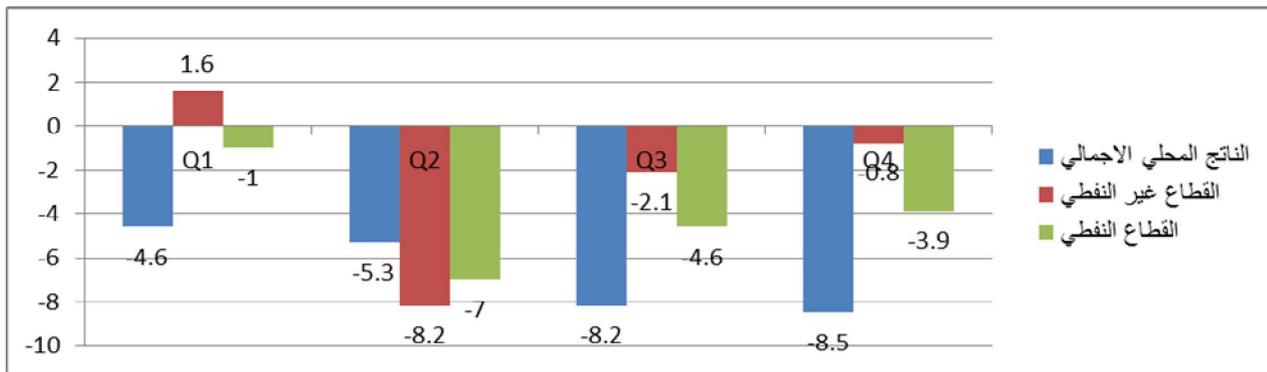
ومن خلال هذه الوضعية للجائحة فرضت على كل القطاعات وخاصة المالية تحديات صعبة سيؤثر فيها العرض على الطلب والعكس، وجانب الخصوم يؤثر في الأصول وفي ميزانيات المصارف والعكس صحيح.

5. المبحث الرابع: تأثيرات جائحة كوفيد 19 على الصناعة المالية والتمويل الإسلامية:

إن معرفة تأثير اقتصاد دولة ما، يتطلب معرفة القطاع أو القطاعات التي تعتمد عليها بالأساس هذه الدولة ويعد هذا المفهوم هو أحد المفاتيح المهمة لمعرفة أثر جائحة كورونا على صناعة المالية والتمويل الإسلامي.

فمثلا تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي، أو الدول العربية أو غير العربية النفطية بصورة اساسية على قطاع النفط الذي يلعب دورا أساسيا في اقتصاديات هذه البلدان، حيث كلما ارتفعت أسعاره أثر ذلك بالإيجاب على الأداء الاقتصادي، والعكس يحدث إذا انخفضت أسعاره، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(06) لأكبر اقتصاد لدولة المملكة العربية السعودية الخليجية النفطية، وأكبر مصدر للنفط في المنظمة العالمية للنفط (OPEC - Organization of the Petroleum Exporting Countries).

الشكل رقم (06): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2020 (%)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء للمملكة العربية السعودية، الناتج المحلي الإجمالي للربع الاول، والثاني، والثالث، والرابع لسنة 2020، المطمع عليها على الرابط <https://www.stats.gov.sa> بتاريخ 22 ماي 2021

لقد أظهرت في السابق كل التقارير والدراسات قبل تفشي الجائحة مدى تأثير الصناعة بمختلف فروعها بما يحدث في القطاع النفطي، حيث يمثل أحد مصادر الدخل المهمة والسيولة في التركيبة الاقتصادية للبلاد التي تعتمد عليه بصورة أساسية، وبناء على ما سبق لقد انخفضت أسعار النفط بمعدل 65% عند نهاية سنة 2019 وحتى سنة 2020 الذي يعد أحد الركائز الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد السعودي، خاصة وأن 17% من صادرات المملكة تتجه نحو الصين، وبدأت اقتصاديات الدول النفطية منذ الصدمة النفطية لعام 2014، كما تبين معطيات الهيئة العامة للإحصاء السعودية وكما يوضحه الشكل (06)، حيث يظهر قوة الارتباط بين الاثنين سلبيًا وإيجابًا، وهذا ما ينطبق على معظم الدول العربية، كالجزائر مثلاً.

كما تأثر الاقتصاد السعودي في قطاع السياحة (الحج والعمرة)، والخدمات التابعة لها بشكل أساسي كالفندقة والطيران ووسائل النقل المتنوعة، وهذا ما يعود سلبيًا على أداء القطاع المالي والمصرفي، ومنه على المصارف الإسلامية التي تقدم أنواع مختلفة ومتعددة من المنتجات والخدمات المالية التي توفرها للاحتياجات الخاصة بالسفر والتعليم، وغيرها من احتياجات الأفراد المؤثرة في حياتهم اليومية.

كما لوحظ انخفاض استخدام بطاقات الائتمان بشكل كبير في السوق المالي السعودي، وكذلك انخفاض الإقبال على عقود تأجير السيارات السياحية، وكذلك التمويل العقاري وبشكل كبير قطاع الأعمال والخدمات المختلفة.

أما ثاني أكبر منطقة تعد حاضنة مهمة لصناعة الأدوات المالية الإسلامية وطرق التمويل الإسلامي وهي دول جنوب شرق آسيا (وخاصة دولة ماليزيا) إذ يلعب فيها قطاع السياحة دورًا رئيسيًا في الأداء العام الاقتصادي لهذه الدول، وإن كان الاعتماد عليه أقل من اعتماد الدول الخليجية على النفط وخاصة أن السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادي تأثرت أكثر من غيرها من مناطق العالم كما يظهر الشكل السابق.

ويمكن أن نلاحظ أن قطاع السياحة يعد من أكبر القطاعات الاقتصادية تأثرتا بكوفيد-19، ويلعب دورًا رئيسيًا في اقتصاداتها حيث تصل حصة القطاع في جزرها الصغيرة (SIDS) ما نسبته 80% من إجمالي صادرات هذه الدول وتتعدى في الغالب نسبة 30%. وقد تضررت منظمة السياحة العالمية خسائر قطاع السياحة في العالم خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا بنحو 1300 مليار دولار أمريكي، مرجحة تواصل متاعب هذا القطاع لأعوام أخرى حتى يستعيد مستوياته السابقة، وأوضحت المنظمة الأممية، في بيان، أن هذا الرقم يمثل "خسائر أكبر بـ 11 مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009"، مشيرة إلى تسجيل تراجع تدفق السياح في العالم بنسبة 74% في عام 2020 مقارنة مع سنة 2019.

ويعود هذا الركود العظيم إلى القيود المفروضة على السفر، وإغلاق الحدود البرية والمطارات لكبح انتشار فيروس كوفيد-19 المستجد وأدخلت السياحة العالمية في أسوأ أزمة منذ بدء تسجيل البيانات عن هذا القطاع في سنة 1950م ومما يجب أن نلاحظه أن قطاع السياحة والخدمات المتعلقة به يلعبان دورًا رئيسيًا في اقتصاديات العديد من الدول الشرق أوسطية كجمهورية مصر العربية والأردن وشمال إفريقيا كالمغرب وتونس، والخليجية كالإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية (العمرة والحج).

لقد جاء في تقرير مارس 2020 لصندوق النقد الدولي أن "وصل إلغاء الرحلات السياحية في مصر إلى 80%، بينما تأثرت خدمات الضيافة والبيع بالتجزئة في الإمارات العربية المتحدة وبلدان أخرى" كما لم تشر المدونة للبلدان الأخرى كالسعودية وتوقف العمرة وإقامة شعيرة الحج نسبة محدودة جدا، وهو ما انعكس سلبا على إيجار الفنادق والشقق المفروشة، وقطاع النقل والمطاعم والمحلات التجارية المختلفة وغيرها من الخدمات المدعمة للحج والعمرة، إضافة إلى الخسائر المباشرة التي تكبدها الاقتصاد السعودي.

من جانب آخر بين تقرير لاتحاد المصارف العربية إلى أن تحديات فيروس كوفيد-19- على قطاعي السياحة والطيران سيكون كبيرا جدا حيث توقع التقرير انخفاض عدد سياح العالم العربي بنسبة 40% مقارنة بسنة 2019، وتراجعا كبيرا في الإيرادات السياحية قدر بـ 28 مليار دولار، مع انخفاض مساهمة قطاع النقل الجوي في تركيبة الناتج الإجمالي العربي بنحو 65 مليار دولار"

إن ما تعرض له قطاع النفط والسياحة من آثار سلبية جراء انتشار جائحة كوفيد-19، في المناطق الرئيسية الخاصة بصناعة المالية والتمويل الإسلامي، يمكن التدقيق في حجمها وتأثيرها الكبير، وبالأخص ما تستخدمه الحكومات أو الشركات الكبرى من صيغ التمويل الإسلامي، -كأداة الصكوك- لتمويل بعض المشاريع الضخمة، كبناء المطارات، والموانئ، والسدود المائية لأغراض الري وتوفير المياه أو لتوليد الطاقة الكهربائية والمرافق السياحية الكبرى، أو المنشآت الرياضية، فعمل انتشار هذا الوباء على إيقاف دائم أو مؤقت لتلك المشاريع.

فلم تحدث هذه التحديات لأي دولة منضوية تحت هاتين المنطقتين اللتين تقوما (تنشطا) بصناعة المالية والتمويل الإسلامي، كدول الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا (خاصة ماليزيا واندونيسيا).

يمكن أيضا أن تتأثر صناعة المالية والتمويل الإسلامي في مثل هذه الحالات المعقدة ووجود عدم اليقين بما يلي:

1.5. النمو الائتماني (Crédit growth) والإيداعات المالية:

تتأثر ميزانية المصارف الإسلامية بجانبها الأصول والخصوم بسوق العمل (أي العرض والطلب على المنتجات المالية المتنوعة وخدماتها المختلفة في وقت واحد)، فمستويات البطالة ستأخذ منحى تصاعدي من أثر الجائحة، لأن الكثير من الموظفين والعمال سيفقدون وظائفهم، ومن لم يفقدها سيتعرض إلى عملية تخفيض الراتب أو الأجر كما حصل في الكثير من الدول. وتأثرت دول مجلس التعاون الخليجي كثيرا في سوق العمل، وهمت أعداد كبيرة من العمالة الوافدة الى مغادرة امكان عملهم الى أوطانهم مع بداية الوباء في آخر عام 2019.

كما توقعت شركة جدوى للاستثمار السعودية أن يغادر أزيد من 1,2 مليون عامل أجنبي الأراضي السعودية مع نهاية العام، ستؤثر هذه المغادرة المعتبرة من العمال عن العديد من القطاعات الخدمية كالمطاعم والفنادق وخدمات النقل... ومنه ستتأثر المصارف الإسلامية والغير الإسلامية بهذا الوضع لأن هذا العدد الكبير من العمال والموظفين كانوا يتعاملون مع هذه المصارف في شكل إيداعات لرواتبهم أو تحويلات مالية إلى أوطانهم (تحويلات المغتربين)، وهذا ما سيؤثر لاحقا على معدل مستويات الأرباح ونتائجها المالية في نهاية السنة. إن الإيداعات تحت الطلب تعتبر المكون الرئيسي لحجم هذه الاصول بمختلف أشكالها لدى المصارف، وكانت هذه النسبة في نهاية سنة 2019 لم تتعدى 61% من إجمالي الودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية.

ويمكن إسقاط هذا الوضع على بقية دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب التقارب الكبير في سوق العمل وفي الخصائص ومميزات عمل النظم المالية فيها، والدور المحوري الذي يلعبه القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي.

كما أن سلوك المستهلك متقارب إلى حد كبير في الدول الخليجية.

إن انخفاض الإيداعات والسيولة لدى المصارف لا يشكل لوحده خطراً ذو اتجاه واحد، بل حتى في حالة الفائض، لأن المؤسسات الاستثمارية المقترضة ستتأثر كثيراً إذا استمرت الجائحة لفترة طويلة وهذا ما تشير إليه كل التوقعات، سيضعها أمام تضييع كلفة الفرصة البديلة وعمر الاستفادة من عوائد عملية توظيف الأموال الفائضة لدى المصارف.

إن هذا البند لدى المصارف التجارية إذا ازدادت فيه الفوائض المالية، قد ينشأ بتعرض الاقتصاد لمشكلة فخ السيولة (Liquidity Trap)* التي أثارت قلق الاقتصاديين في أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات القرن الماضي وعلى رأسهم الاقتصادي البريطاني كينز، ومن هنا ظهر في الأزمة المالية الأخيرة 2008-2009، وهي أقرب حال من ظروفنا اليوم في وسط هذه الجائحة. ويمكن إسقاط ذلك على ما ظهر من ارتفاع نسبي لحجم الإيداعات في المصارف السعودية في عام 2020 للربع الأول 2020 إذ بلغت النسبة 64%، والربع الثاني 66%، والربع الثالث 65%، والربع الرابع 66%، ومقارنة مع العام الماضي 2019 نجدها بلغت تلك النسب، % 63 في الربع الأول، و% 64 في كل من الربع الثاني والثالث، أما الربع الرابع فقد سجل أدنى نسبة وهي 61% وهذا ما جعل الإيداعات تحت الطلب تسجل تحسناً مقارنة بسنة 2019.

ويفسر ذلك أن سلوك الشركات والعائلات قد اتجه نحو تفضيل الاحتفاظ بأموالهم على شكل ودائع سائلة عوضاً من الإنفاق والاستهلاك، أما العملية الاستثمارية فتعيش ظروف معقدة ومجهولة الآفاق المستقبلية التي تتعرض لها مختلف النشاطات الاقتصادية.

2.5. المخاطر الائتمانية (Crédit or de fautrisks)(حالات الإفلاس وعدم السداد):

يتعرض معظم طالبي التمويل لمختلف الأنشطة الاستثمارية الإنتاجية أو الاستهلاكية إلى عمليات التعثر وعدم سداد ديونهم أو إلى حالات الإفلاس، لأن تفشي الجائحة ضرب العرض والطلب في وقت واحد، وليس على أحد الاتجاهين كما وقع في أزمة 2009/2008 المالية، لقد فرضت الحكومات على المصارف تطبيق إجراءات إهمال المتعثر وإسقاط بعض الديون التي لم يعد أصحابها قادرين على ادائها، وهذا لامتنعاص الصدمات المتنوعة في مختلف القطاعات، وخاصة الخدمية كالسياحة والفنادق والمواصلات (كقطاع الطيران بصورة خاصة). ويلاحظ أن المصارف ستتأثر طول مدة هذا الوباء على مختلف النتائج المالية.

3.5. التأثير القانوني والرقابي والإشراف:

إن عمل المؤسسات المالية، والاقتصادية والقطاعات الاستثمارية المختلفة في مثل هذه الظروف الاستثنائية من تفشي الجائحة، بشكل كبير لم يسبق أن شاهدها العالم من قبل وتتطلب من الحكومات وأجهزتها المشرفة كالبنك المركزي والهيئات المشرفة الأخرى على استشراف المستقبل ووضع الخطط الطارئة لمثل هذه الأوضاع والتدخل بتكثيف العمل الرقابي والمتابعة والإشراف وإصدار اللوائح والقوانين التي تعمل جادة على ضبط الوضعية المالية لمؤسساتها لتجنب الانهيار والإفلاس، وخاصة الصناعة المالية والتمويل الإسلامي.

وعليه قامت البنوك المركزية في كل الدول ومنها الدول العربية، إلى اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، وعملت على الالتزام التام بها من طرف المصارف التجارية وبقية المؤسسات المالية بدور داعم لمخططات الدول وهذا من أجل سلامة ودعم النظام المالي والمصرفي، والتخفيف من وطأة الركود الاقتصادي.

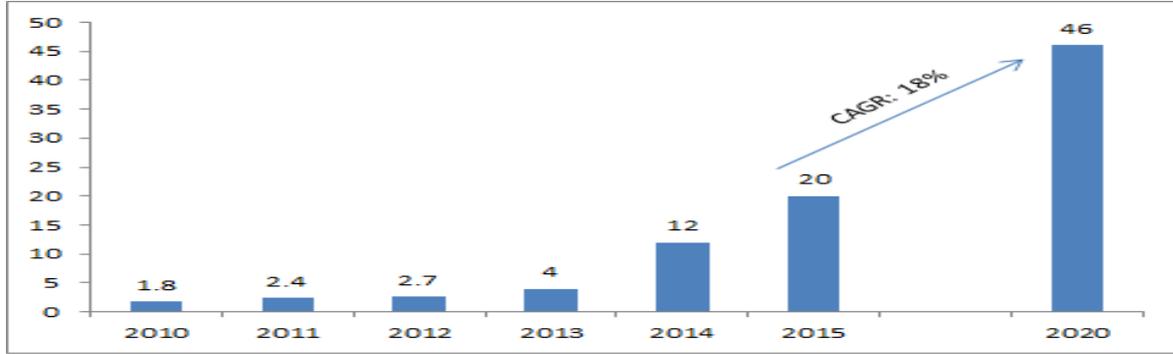
إن المرحلة الأولى من تفشي الجائحة قد أظهر ان العديد من المتغيرات المالية وعلى الخصوص كفاية رأس المال (CAR) كان إيجابى لدى المصارف، وخاصة الإسلامية اذ بلغ معدل الكفاية الرأسمالية للمصارف الإسلامية مجتمعة نسبة 18.2% عند نهاية سنة 2019، وهي نسبة تفوق بكثير متطلبات بازل III المطلوبة لدى البنوك، كما أن متطلبات بازل 3 الأخرى كالسيولة، والرفع المالي (Leverage)، والمراجعة الرقابية، وانضباط السوق كانت في وضع جيد، مقارب لما تحقق في متطلبات كفاية رأس المال، من الأخذ بعين الاعتبار إلى المناخ الاستثماري الحالي الذي تعمل فيه هذه المصارف هذا ما جعل سلطات الإشراف ذات النظام المالي المزدوج (Dual Banking System) في أريحية حذرة تتبع تطورات انتشار الوباء وحجمه ومدته الزمنية، ولهذا إن تغيرات المعطيات يجعل الدول الحاضنة للصناعة المالية الإسلامية متأثرة بشكل كبير إذا ما طال امد الأزمة واستمر الركود الاقتصادي الى فترة اكبر من التوقعات التي يصدرها صندوق النقد الدولي بصورة دورية

4.5. العالم الافتراضي والتحول الرقمي (Digital Transformation)

التقنية المالية (Financial Technology) (Fintech)*: أحدثت التحولات الرقمية ثورة علمية عالمية في مجال عالم الاتصال الافتراضي وتأثيرها على جل الخدمات ومختلف المنتجات المالية التي تعرف اختصارا بالتقنية المالية (Fintech)، أو الخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات الرقمية.

وشهدت الاستثمارات العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاعا ملحوظا، من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4 مليارات دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، وذلك وفقا لشركة البحوث "فاليو أد"، ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة والمجسم البياني ادناه يوضح ذلك: الشكل رقم (07).

الشكل 07: التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة



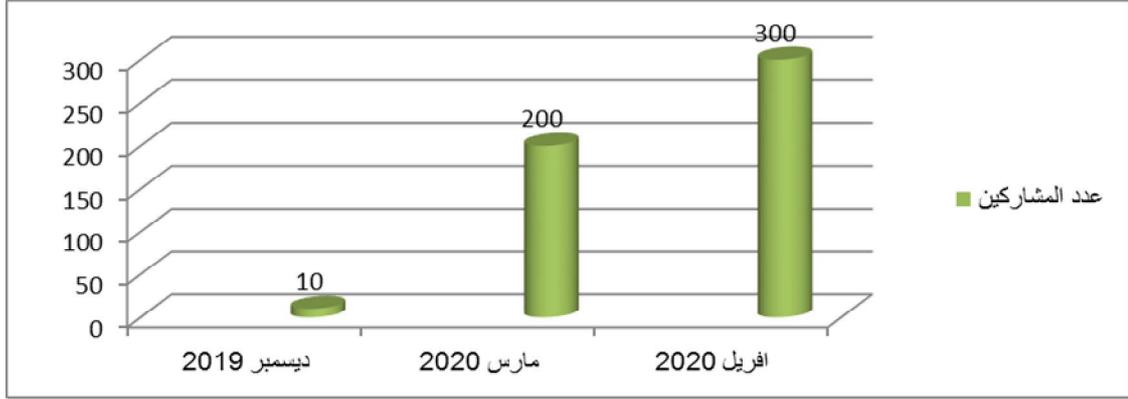
المصدر: ارقام، ما المقصود بـ "Fintech" وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2021/05/22 على الموقع الإلكتروني: <https://www.argaam.com>

إن هذه التقنية ذات التأثير الواسع كانت موجودة قبل تفشي هذه الجائحة، إذ بلغت استثمارات القطاع سنة 2018 ما يزيد من 128 مليار دولار، ومن المحتمل أن ينمو حجمه بمعدل 25% خلال السنتين القادمتين ليصل المبلغ إلى قرابة 310 مليار دولار سنة 2022.

وتعتبر الحكومات والمؤسسات المالية، من أهم الأطراف الفاعلة في هذه التحولات اذ تشهد التطورات التقنية الرقمية (Digitalization) استخداما وإقبالا كبيرين في العديد من مجالات الحياة، وكان كل هذا في الأوضاع العادية، وأما في هذه الظروف الاستثنائية التي فرضها وجود جائحة كوفيد-19 جعل كل دول العالم تفرض إجراءات التباعد الاجتماعي، والعزل والحجر الصحي، وإغلاق الداخلي والخارجي، والعديد من الإجراءات الصارمة اقتصاديا وماليا، التي جميعها ادت الى ضرورة

الاتجاه الى العالم الرقمي الافتراضي بشكل كبير و زيادة الطلب على مختلف الوسائل التكنولوجية والتطبيقات الرقمية الحديثة التي تمكن أفراد المجتمع او الشركات من التواصل عن بعد لأي غرض كان كالععمل اليومي، والمناسبات الرسمية، او الندوات والمؤتمرات العلمية والاجتماعية، وهذا ما نلاحظه من الشكل رقم (12) لعدد المشاركين بتطبيق زوم (Zoom App) ارتفاعه بشكل كبير.

الشكل رقم (08): عدد المشاركين* بتطبيق (Zoom App) مليون



Willem Roper, Zoom Grows Exponentially, April 23rd, 2020

إن الأزمة المالية بـ 2008-2009 خلقت ازدهارا أو رواجاً لمختلف التطبيقات التقنية الحديثة وتوسع استخدامها في مجال الخدمات المالية كتطبيقات الجوال لأغراض التحويل المالي، والعملات المشفرة، والتحويل الإلكتروني المالي... الخ من العمليات، وهذا يؤكد فرضية الإسهام الكبير لجائحة كوفيد-19 في تطوير هذا المجال وازدياد عدد مستخدميه بشكل أكبر من قبل المصاريف الإسلامية، والمؤسسات المالية، كما يعزز الفرضية السابقة ما يشهده مجال التبادلات السلعية وازدياد حجمها بفضل التجارة الإلكترونية.

ويتبع هذا كله ما حققته الشركات الكبرى العاملة في هذا القطاع، كشركة أمازون (Amazon) من صعود كبير في قيم أسهمها لدى الأسواق المالية العالمية وزيادة الطلب على خدماتها "نفاذ مخزون بعض المواد الأساسية والمستلزمات الطبية" لديها.

إن تطوير قطاع الخدمات المالية المصرفية بإدخال أحداث التطبيقات التكنولوجية والرقمية، يسهل من مهمة الوصول إلى الخدمات المختلفة المعروضة واقتنائها، وسيعزز هذا الوضع من تسهيل العرض والطلب عليه وزيادة حجم التعاملات المختلفة في كل المجالات، كوسائل الدفع الائتماني والتمويل الشخصي.. الخ. إن الصناعة المالية الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي لم تكن في معزل عن هذا الحدث العالمي، ودخلت العالم الرقمي لماله من قدرة على توفير الإمكانيات المستقبلية التي تدعم مكانتها وتزيد من حصتها في السوق.

لقد أشار تقرير شركة (Techarvio) المتخصصة في الأبحاث المتعلقة بالتطورات الرقمية والتقنية المتجددة، إلى أن سوق البرنامج العالمي للبنوك الإسلامية، القائم على تقنية التكنولوجيا الرقمية سيشهد تطورا ملحوظا وكبيرا خلال الأربع السنوات القادمة (2020-2024)، حيث سيصل معدل النمو المركب السنوي (CAGR) نسبة 13% وتبلغ العوائد عند نهاية الفترة ما يقارب 461.83 مليون دولار، ومن أهم الدول المستخدمة لهذه البرامج مؤسساتها المصرفية القادرة على تحقيق ما يناسبها في هذا المجال نجد:

- المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ودولتي ماليزيا وإندونيسيا كما تقوم هذه البرامج على التقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير البطاقات الذكية (AI-PRIFICIAL INTELLIG DATE) والاستفادة من البيانات (Big date) المتوفرة على وسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة.
- إن استبدال البطاقات الممغنطة (بطاقات خصم الائتمان (Débit audcreditcord) بالبطاقات الذكية التي توفر القدرة على تتبع العمليات المصرفية التي يقوم بها العميل بشكل دوري ومستمر، مما يعطي له إمكانية الكشف عن العمليات المشبوهة في بدايتها مما يمكن للمصدر من مهمة اتخاذ القرار لإيقافها أو أنه يتم بشكل آلي (أوتوماتيكي) بسبب اعتمادها (المنتجات) على الخوارزميات (Logarithms) ذات القدرة العالية على التعلم، والذكاء الاصطناعي إضافة على سهولة الاستخدام في الفضاء الرقمي الافتراضي القائم أصلاً على الرقمنة.
- لقد فرضت جائحة كوفيد-19 على القطاع المصرفي وخاصة الإسلامي على اختيار مدى قدرتها وجاهزيتها لعرض خدماتها القائمة على التقنية والتحويل الرقمي، وستسهم الجائحة لا محالة في تسريع وتيرة عملية التحول الرقمي، وتوسع نطاق استخداماتها أكثر من أي وقت مضى.
- تجد المصارف الإسلامية نفسها أمام تحديات كبيرة، تفرضها عليها الأحداث المتسارعة التي تتطلب منها إيجاد حلول مستعجلة وقيمة ذات وقع عملي قوي ناجح ولا يسمح فيه لهامش الخطأ إلا بالجزء اليسير أمام أوضاع ستشهد منافسة قوية داخل المنظومة العالمية الواحدة، ويظهر ذلك من الشح في السيولة المتداولة داخل الاقتصاد، ومن قلة الفرص المتاحة لعرض مختلف الخدمات والمنتجات المتاحة.
- يبدو أن القطاع المصرفي يحضر نفسه للمرحلة القادمة بكل جدية، ويظهر ذلك من خلال تتبع بعض المؤسسات البنكية الإسلامية على موقع الشبكة العنكبوتية*، ومن خلال أيضا التعامل مع بعضها يلاحظ الفرد اهتماما واستخداما لهذا الأمر مما يعزز ويؤكد فرضية المصارف الإسلامية ضمن مخططاتها الإستراتيجية العملية لمثل هذه التقنيات وكذلك الرغبة الكبيرة لدى الأفراد في استعمال الأجهزة المتطورة، "الهواتف الذكية" التي تمكن الزبائن من التعامل مع منتجات التقنية المالية الحديثة المستعملة في الدول الخليجية والعربية والعالمية.

5.5. الأثر على الأسواق المالية الإسلامية:

تعد الصكوك أهم الأدوات المتواجدة في الأسواق المالية الإسلامية، والتأمين الإسلامي، وتذكر مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني (Moody's Ratings) ستكون فيما تخص إصدارتها مستقرة عند حدود 180 مليار دولار سنة 2020 مقارنة بإصدارات بلغت 179 مليار دولار سنة 2019، ومع هذا يمكن أن تتعرض أسواق الصكوك لانخفاض في عزوف المستثمرين على اقتناء هذا النوع من الأدوات المالية، كما قد يلحظ قطاع التأمين الإسلامي نموا في ماليزيا والسعودية وبعض البلدان الإسلامية الأخرى.

أما المؤسسة ستاندراد أند يوروز P&S فتري أن إصدارات الصكوك قد تتعرض لانخفاض يقدر بـ 40% سنة 2020 مقارنة بإصدارات 2019، وهي توقعات معقولة في ظل حالة عدم اليقين الكبير الذي يضرب بقوة التطورات الاقتصادية والمالية وفي لجوء العديد من الدول إلى الخيار السهل في عملية الاستدانة التي تستخدم السندات بدل الصكوك التي تتطلب عملية إصدارها إجراءات اعقد ووقت أطول غير أن المؤسسة ترى بأن الجائحة ستخلق فرصة لتطوير الصناعة المالية ونموها على مدى الطويل، ان حجم الصكوك الإسلامية سيشهد زيادة في الإصدارات بقطاعات كاملة وفروعها متمثلة في المشاريع الاستثمارية في قطاع التكنولوجيا ويتوسع هذا القطاع ويزداد نمواً بالمناطق التي تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية.

6.5. الأثر على الصناديق الاستثمارية الإسلامية (Islamic mutual funds)

تعد المملكة العربية السعودية وماليزيا أكبر دولتين في العالم الإسلامي تستثمران في هذا النوع من الأدوات المالية الإسلامية، ففي الربع الأول من سنة 2020 تعرضت قيم الأصول المالية التي تديرها إلى الانخفاض، وهذا بسبب انتشار (كوفيد19) وهو ما يلاحظ في تقرير مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني*، إذ وصل نمو الصناديق الاستثمارية السعودية مجتمعة نسبة 3%، بينما انخفضت في ماليزيا إلى 15%. ونلاحظ أنه تقدمت السعودية على ماليزيا بالنسبة للقيمة الإجمالية للأصول الصادرة (Assets Under Management)-(AUM)، وهذه الوضعية قد تتغير في لحظة زمنية معينة بسبب العديد من السياسات التحفيزية مثل تسهيلات الحصول على الدعم المالي او عملية تخفيض او الغاء الضرائب لمدة زمنية محددة من قبل الحكومة الماليزية للتصدي لهذا التدهور الكبير في القطاع المالي الاسلامي، وتسعى لإنعاش ونمو أكبر لهذا النوع من الأصول المالية الإسلامية الذي يعد أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام المالي الماليزي الإسلامي.

إلا أن وضع الصناديق المالية السعودية في المستقبل، وبعد تخطي الركود الحالي تجد نفسها عرضة للتذبذب والانخفاض من الصناديق المالية الاستثمارية في ماليزيا، حسب ما جاء في التقديرات المستقبلية لمؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني.

6. خاتمة:

أحدث ظهور وانتشار وتفشي جائحة (كوفيد19) أزمة عالمية استثنائية في كل مجالات الحياة وعلى سبيل الحصر الاقتصادي والمالي في ظاهرها معقدة وتزداد سوءا وتعقيدا كلما طال المدى الزمني للجائحة.

أظهرت تقديرات الجهات الرسمية والدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، ومؤسسات التصنيف الائتماني العالمية (كمؤسسة فيتش) وصف للواقع وتنبؤا لما ستؤول إليه الاوضاع أثناء وجود الجائحة واستمرارها والخروج منها واجتمعت بأكملها على أنه:

- سيشهد العالم ركودا اقتصاديا كبيرا مزدوج عرض/طلب.
- ستكون الدول الأوروبية، وأمريكا الأكثر تضررا.
- ستكون الدول الناشئة والنامية اقل تضررا.

لقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية، كما شهد في الوقت نفسه انتعاش بعض قطاعات التكنولوجيا الرقمية والاتصال المرئي المباشر، وحصل انتعاشا على المنتجات المالية المعتمدة بشكل كبير على التقنية الرقمنة.

استعرض البحث التحديات المحتملة لتفشي (كوفيد-19) على الصناعة المالية والتمويل الإسلامي وتطوراتها التي شهدتها في السنوات السابقة لهذه الجائحة.

أظهر البحث من خلال الوصف والتحليل مجموعة من الحقائق تمثلت في تمركز وانتشار جغرافي وقطاعي للصناعة المالية الإسلامية، حيث استخلص البحث أن الحجم الأكبر للصناعة المالية والتمويل الإسلامي استحوذت عليه المصارف الإسلامية، في منطقتي الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا (ماليزيا).

وتوصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات نلخصها فيما يلي:

- ✓ في المرحلة الأولى من تفشي الجائحة (ديسمبر 2019 إلى نهاية ديسمبر 2020)، شهدت الصناعة المالية والتمويل الإسلامي استقرار نسبي محاط بمخاوف مستقبلية على استمرار انتشار موجات متجددة من كوفيد-19 المتحور في الظهور كمثال على ذلك الهند.
- ✓ لقد تأثرت الصكوك بصورة خاصة من الجائحة، لأنها تعد أداة مالية للتمويل الطويل ومتوسط الأجل تستخدمها الحكومات والشركات الكبرى لعملية تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية وغيرها من الأنشطة القاعدية الأخرى، كما تأثرت الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية الثانوية بتقلبات الاسعار نظرا لحساسيتها لمختلف البيانات المالية والاقتصادية للشركات المدرجة ومحيط المناخ الاستثماري والاقتصادي.
- ✓ لا يمكن أن تحدد الآثار الكلية بصورة مطلقة لأن هناك عوامل مترابطة مع بعضها ووقت أطول، كمعرفة جودة أصول المصارف، ونموها الائتماني، وربحيته ونوع القطاعات التي توجه لها هذه التمويلات المالية الإسلامية.
- ✓ كانت الأدوات المالية والخدمات والمنتجات المالية الأكثر استعمالا واندماجا في عملها بالتقنية الرقمية أقل تأثرا من غيرها، نظرا لتطوير مختلف التطبيقات الرقمية للاتصال بزيائنها عن بعد.

التوصيات:

- إن المرحلة الأولى من الجائحة وفترتها الزمنية المحدودة ومحاولة رصد أرقام العمليات البنكية من طرف الهيئات الدولية، ومؤسسات رصد ائتمان البنوك ومدى ربحيتها، جعل البحث يأخذ طابع الدراسة الكلية ومحاولة استنتاج التحديات التي يمكن أن تحدثها الجائحة، إذ أن المرحلة القادمة تمكنا من معرفة التحديات بشكل أكبر مع امكانية القيام ببحوث جزئية محددة، على قطاع معين من المصارف والتأمين الاسلامي وفي منطقة اقتصادية متجانسة أو منتج مالي معين، كأداة الصكوك أو الأدوات الأخرى.
- لا بد من اعطاء المستجندات التقنية والرقمية وتطبيقاته المتخصصة بالخدمات المالية أهمية كبيرة، نظرا لما تقدمه من آفاق التطوير والتنوع والتسريع في اتخاذ قرارات التمويل الاسلامي لمختلف العمليات الاستثمارية.

7. المراجع:

1. كتاب جماعي دولي محكم، تنسيق السعيد جميل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، فيفري 2021، المطلاع عليها على الرابط: <https://democraticac.de>
2. هبة عبد المنعم، قعلول سفيان، عبد الكريم قندوز، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة لمطالبات بازل 3 في الدول العربية، ابو ظبي صندوق النقد العربي، يوليو 2020 م، تم الاطلاع عليها على الرابط: <https://www.amf.org.ae>
3. أزور جهاد، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، تقرير لصندوق النقد الدولي مارس 2020 م ، تم الاطلاع عليها على الرابط: <https://www.imf.org/ar>
4. عبد المنعم، هبة؛ وقعلول، سفيان؛ قندوز عبد الكريم، تطبيق البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمطالبات بازل III في الدول العربية أبو ظبي، صندوق النقد العربي، يوليو 2020 م
5. علي صلاح، " ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا" دراسات خاصة، العدد 13-04 أبريل، سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020 م .
6. نواف ابو شمالة، فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: اسقاط على تداعيات ازمة كوفيد-19، المعهد العربي للتخطيط العدد 74، الكويت، 2021 .
7. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي ، الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، افريل 2020.
8. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2021.
9. صندوق النقد العربي ، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الاصدار 11 ، ابو ظبي ، افريل 2020.
10. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقارير التطورات النقدية والمصرفية، للربع الاول، والثاني، والثالث، والرابع، لعام 2020م.

تأثيرات فيروس كورونا المستجد Covid19 على العمليات المالية والتمويل الإسلامي
دراسة حالة المملكة العربية السعودية

11. مؤسسة النقد العربي السعودي (تقارير التطورات النقدية والمصرفية للربع الأول، والثاني، والثالث، والرابع لعام 2019م.
12. مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التطورات النقدية والمصرفية للربع الرابع لعام 2019م.
13. المنظمة العربية للسياحة، اتحاد المصارف العربية انخفاض عدد السائحين وتراجع في الإيرادات، العدد47، تم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني <https://uabonline.org>
14. جدوى الاستثمار السعودية، تطورات سوق العمل السعودي، يوليو 2020م، تم الاطلاع عليه على الموقع: <https://www.jadwa.com>
15. صحيفة الاقتصادية، الاندماج المحتمل بين (بنك الأهلي) و(سامبا) مما سينتج عنه أحد أكبر البنوك في منطقة الخليج العربي، المطلع عليها، على الرابط <https://www.aleqt.com>
16. جريدة الوطن، ليوم 21 ماي 2021، تم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني: <https://www.alwatan.com.sa>
17. مدونة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، تم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني: <https://blogs.irti.org/COVID-19>
18. ارقام، ما المقصود بـ " Fintech " وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة، تم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني: <https://www.argaam.com>
19. المراجع الأجنبية:
20. Aldasoro ;Inaki ;Fender ;Ingo ;Hardy ;Bryan and Tarashev ;Nikola ,Effects of Covid-19 on the Banking Sector : the market's assessment , BIS Bulletin N° 12 May 7th Bank for International Settlements(BIS), Switzerland,2020.
21. Aldasoro ;Inaki ;Fender ;Ingo ;Hardy ;Bryan and Tarashev ;Nikola ,Effects of Covid-19 on the Banking Sector : the market's assessment .
22. WEF. Impact of COVID-19 on the Global Financial System. Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems..
23. Ketabchi, Natasha. State of the Fintech Industry (with Infographic), 2020.
24. Damak, Mohamed, Roy, Dhruv and Mensah, Samira, Islamic Finance 2020-2021: COVID-19 Offers an Opportunity for Transformative Developments, S&P Global Ratings: <https://www.spglobal.com/>, June 15th, 2020.
25. Technavio, Islamic Banking Software Market by Application and Region-Forecast and Analysis (2020 -2024), 2020.
26. Finance Accreditation Agency (FAA) , <https://www.faa.org.my>
27. IMF ,World Economic Outlook Update , October 2020.
28. IMF. World Economic Outlook Update, June 2020.
29. World Economic Forum(WEF);Impact of COVID-19 on the Global Financial System Platform for Shaping the Future of Financial and Monetary Systems WEF ;Switzerland ,2020.
30. Fitch Ratings, MMFs Central to AUM Divergence in Major Islamic Fund Domiciles. Fund & Asset Manager Ratings, Global Money Market Funds, May 27th, 2020.
31. Business Wire, Analysis on Impact of COVID-19 - ,Global Islamic Banking Software Market 2020-2024: Distribution of Smart Cards to Boost Market Growth, 2020.
32. IFSB Islamic Financial Services Industry Stability Report (FSR);2020
33. KPMG. The Impact of COVID-19 on the Banking Sector in of Saudi Arabia: Redefining Priorities in uncharted Waters.
34. <https://al-sharq.com/article/29/01/2021>
35. KPMG, The Impact of Covid-19 on the Banking Sector in the Saud Arabia , Priorites in uncharted waters .
36. TC, The COVID-19 PANDEMIC: Supervisory Implications Priorities for Islamic Banking.
37. KPMG. The Impact of COVID-19 on the Banking Sector in of Saudi Arabia: Redefining Priorities in uncharted Waters, KPMG, Switzerland, April 23rd, 2020.
38. KPMG, The Impact of COVID-19 on the Banking Sector in of Saudi Arabia: Redefining Priorities in uncharted Waters.
39. Moody's, Research Announcement: Moody's - GCC and Malaysia to drive Islamic finance growth... April 30th, 2020.
40. The global Islamic banking software market .
41. Compound Annual Growth Rate .